بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ترجمة الصفحات من (1 – 50) من كتاب (دور وسائل الإعلام المستقلة في الحد من الفساد في الدول الهشة)

لمؤلفه: جيمس دين

Translation of the Pages (1-50) of the Book Entitled: (The Role of Independent Media in Curbing Corruption in Fragile Settings)

By: James Deane

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة

ترجمة الدارسة:

حنان مصطفي نصر حامد

إشراف الدكتور:

محمود على أحمد

للعام 2015م

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85) وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا (86)

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآيات 85-86

الإهـداء

إلى رمز الحب والحنان والتفاني

إلى اغلي الحبايب

إلى من عرفت معها معني الحياة

إلى أمي الحبيبة

إلى من علمني المضي إلى الإمام

إلى من زرع التفاؤل والأمل في دربي ومد لي يد المساعدة والعون الذي لا حدود له

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخاراً الدكتور/ محمود على أحمد

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي وفقني في إعداد هذا البحث. الشكر إلى شعلة الذكاء والنور إلى من تميز بالوفاء والعطاء إلى من قدم لي التوجيهات وقام بتقويم الترجمة والإشراف عليها الدكتور/ محمود على أحمد.

الشكر أيضاً لكلية الدراسات العليا والعاملين بها.

الشكر الجزيل لكل الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي في إخراج هذا البحث.

مقدمة الباحث

الترجمة ذات اثر ثقافي يسهم في تقدم الأمم ورقيها. والترجمة حاجة ملحة لمواكبة التقدم الحضاري. وهي تسهم في نقل المعلومة وتبادلها و اثرائها على وجه الخصوص للذين يواجهون معضلات في فهم اللغة المترجم منهاوتلعب الترجمة دوراً حضارياً وثقافياً وعلمياً .

وفي الوقت الذي يسعي فيه الغرب إلى توسيع رقعة الترجمة في كافة المجالات يركز العرب في أحيان كثيرة في عملية الترجمة على الأدب ويهملون الفلسفة والعلم بافاقه الواسعة. وجاء الاهتمام بالترجمة نسبة للمخاوف من حدوث استعمار جديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي من قبل الغرب.

يتناول هذا البحث قضية الفساد وسبل كبحه عبر توظيف وسائل الإعلام بغرض الحد منه كظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولي لها تمظهراتها في البعد السياسي والاجتماعي والأخلاقي. والفساد ظاهرة ملازمة لكل النظم السياسية في العالم ومن البديهيات ان ظاهرة الفساد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الشمولية بعكس النظم الديمقراطية لما تتميز به من حريات عامة (اقتصادية، اجتماعية، إعلامية). هذا البحث يصلح كمادة قيمة لوزارة الإعلام والباحثين في هذا المجال حيث استطاع مؤلف الكتاب دراسة الظاهرة بصورة جيدة ومستفيضة مستخدماً الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام المختلفة (برامج الإذاعة، المجلات، الصحف، الحوارات) مستفيداً من المعلقين والمحللين السياسيين في هذا الصدد، معتمداً على تقارير منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومنظمة فريدوم هاوس، والبنك الدولي، والتي تناولت موضوع الفساد وعلاقته بوسائل الإعلام المستقلة والحرة وقد ركزت بعض من هذه التقارير على أسلوب التحليل الإحصائي وذلك عن طريق أخذ عينات وتحليلها. وقد واجهت المترجم عدة عقبات أهمها المشكلات المتعلقة بترجمة المصطلح وعدم الإلمام الكامل بالمفردات الإعلامية الأمريكية.

الفهـــرس

الموضـــوع	رقم الصفحة
الاستهلال	(أ)
الإهداء	(ب)
شكر وعرفان	(ج)
مقدمة الباحث	(د)
الفهرس	(هـ)
ملخص إجرائي	1
تعريفات	4
الفصل الأول: فعالية وسائل الإعلام في كبح الفساد	8
الفصل الثاني: وسائل الإعلام المستقلة في خطر	12
الفصل الثالث: الدعم التنموي المتاح لوسائل الإعلام المستقلة	16
الفصل الرابع: إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام الفاعلة في الدول الهشة	20
الفصل الخامس: التغيير في دور وسائل الإعلام	30
الخاتمة	50
تعليقات ختامية	51

ملخص إجرائي

هنالك أدلة متزايدة تبين ان وسائل الإعلام المستقلة لا تزال واحدة من أكثر الأصول التي يمتلكها المجتمع فعالية وتو فراً للحد من الفساد وتعزيز المساءلة. وتتزايد الأدلة أيضاً بأن وسائل الإعلام المستقلة وخصوصاً في الدول الهشة معرضة للخطر على نحو متزايد ومهددة بالاستقطاب المشترك من قبل المصالح الفئوية والقيود القانونية والتنظيمية والمؤسسات الاقتصادية الضعيفة.

تحاجج هذه الاحاطة ان الدعم الدولي لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة يجعلها مؤهلة للاضطلاع بالدور المناط بها في محاربة الفساد. هذا الدعم من الأهمية بمكان. ولكن إستراتيجيات الدعم الحالية هي جزئية ومجزأة على حد سواء،وفقاً لذلك فإن إستراتيجيات الدعم الإعلامي الفاعلة لا تتطلب فقط زيادة في المساهمات المالية، ولكن تتطلب أيضاً تطوير خطط أكثر تماسكاً ومحددة السياق ومبنية على البرهان ومتأصلة في التعلم من ما يجدي ولا يجدي.

يخاطب هذا التقرير الموجز بشكل أساسي صانعي القرار داخل الجهات المانحة ومنظمات الدعم التنموي الأخرى الذين يشعرون بالقلق حيال زيادة تكلفة محاربة الفساد والذين لا يولون أولوية حالياً لدعم وسائل الإعلام المستقلة.

الفصل الأول:يقدم ملخصاً موجزاً لمرتكز خاص بالادلة التي تدعم دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد وبسبب تعقيد الأدلة خلص هذا الفصل إلى ان وسائل الإعلام تتمتع بالقدرة على محاسبة السلطة بما في ذلك السلطة الفاسدة مثلها مثل وسائط مكافحة الفساد الأخرى وفي الغالب تكون أكثر من ذلك.

الفصل الثاني: يصف التحديات الاقتصادية والسياسية المتزايدة التي تواجه وسائل الإعلام في الدول الهشة، ويحاجج ان وسائل الإعلام تفقد قدرتها على ان تعمل كأداة لكبح الفساد وتعزيز المساءله. ويحاجج بأنه متى ما تكون الموارد المخصصة لدعم وسائل الإعلام المستقلة منخفضة، بالنتيجة يكون مستوي مقدرة وسائل الإعلام على خدمة الجماهير منخفضة. فالعديد من أولئك الذين لا يرغبون في الخضوع للمساءلة سيستثمرون بكثافة من أجل السيطرة على وسائل الإعلام المستقلة وترهيبها. على الأرجح ان يزيد الفساد والآثار السالبة الأخرى الناجمة عنه مثل تفاقم التطرف نتيجة للسخط العام.

الفصل الثالث: يحاجج الفصل الثالث أنه بينما كانت هناك استثمارات كبيرة بارزة في وسائل الإعلام المحلية والقومية من قبل عدد قليل من الجهات المانحة والنشطاء في مجال التنمية فإن نظام التنمية ككل له مقدرة ضعيفة وسجل فقير في دعم هذا المجال دون اتخاذ الإجراء اللازم فإن أنظمة الحوافز التي تشكل أولويات التنمية تجعل من المحتم ان يظل هذا الدعم هامشياً .

الفصل الرابع: يبحث في سبل دعم وسائل الإعلام التي تتمتع بالقدرة على التصدي للفساد بما في ذلك عبر المنابر الإلكترونية والشبكات الصحفية الاستقصائية وأساليب دعم وسائل الإعلام الأخرى. يحاجج الفصل الرابع ان قضية إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام الناجحة تحتاج إلى استخدام عدد من الأساليب ومزيج من منابر الوسائط الرقمية والتناظرية التي ترتكز على التحليل السياقي الق ي والبحوث. تخلق العديد من المبادرات وخاصة شبكات الصحافة الاستقصائية تأثيراً كبيراً لكنها لا تقدم حلاً سحرياً للمجتمعات الهشة والمغلقة حيث ان هذه الجهود تكون عرضه للاستقطاب المشترك والترهيب. أصبح الدعم الدولي لحماية حرية وسائل الإعلام بما في ذلك سلامة الصحفيين ذو أهمية متزايدة. اعتماداً على عمل

ال.بي.بي.سي ميديا اكشن يتحدث هذا القسم أيضاً وعلى الأخص في الدول الهشة ان التقدم الهام يمكن تحقيقه من خلال التأثير على الاعراف الاجتماعية لتعزيز ثقافة المساءلة.

الفصل الخامس: يقدم بعض نتائج السياسة يحاجج الفصل الخامس أنه في ضوء الدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الإعلام في الحد من الفساد، ودعم وسائل الإعلام المستقلة يجب تمييزها (وسائل الإعلام) عن سواها كأثر مكون بارز في مكافحة الفساد وا ٍستراتيجيات دعم المساءلة. يحتاج الدعم المالي المتنامي إلى ان يستكمل بالجهود الرامية إلى تعلم الدروس لضمان فعالية هذا الدعم، تحتاجالإستراتيجيات الناجحة إلى ان تكون سياقاً محدداً قائماً على الأدلة مدعوماً بنظريات التغيير الواضحة وتعالج جوانب الفساد السياسية والاجتماعية على حد سواء.

تعريفات

وسائل الإعلام:

في هذه الورقة تعني وسائل الإعلام بصفة عامة جميع أشكال الاتصالات الرقمية أو التناظرية التي من خلالها يتوصل الناس إلى المعلومات باستثناء التواصل بين الأشخاص يركز هذا البحث بشكل خاص على:

الصحافة المستقلة:

المنابر المستقلة للحوار الجماهيري والمناقشة والدراما أو المحتويات الأخرى. الكيانات الإعلامية أو المبادرات التي تعمل كرقيب على السلطة التنفيذية وتشكل الاعراف الاجتماعية بالطرق التي تزيد من حجم المساءلة.

تشير وسائل الإعلام المستقلة إلى وسائل الإعلام التجارية والخدمة العامة أو وسائل الإعلام المجتمعية التي تعمل إلى حد كبير في المصلحة العامة. وتخلو إلى حد معقول من النفوذ الحكومي والمصالح السياسية والتجارية والفئوية والمصالح الأخرى.

لا تركز هذه الورقة على الدعوة عبر الانترنت أو منابر المجتمع المدني والمبادرات، باستثناء فيما يتصل بالشراكات بين تلك المبادرات ووسائل الإعلام.

الفساد: كل التعريفات التي وردت عن الفساد هي تعريفات تشكل مشكلة بسبب اختصار تعريف مفهوم الفساد. لا تسع هذه الورقة لهدم العلاقات المتنوعة بين العديد من الأشكال المختلفة لوسائل الإعلام والفساد.

يأخذ الفساد أشكالاً متعددة في سياقات متعددة، تتراوح بين السرقات الكبرى لأشياء ذات قيمة عالية إلى الرشوة في نطاق ضيق. ومن غسيل الأموال الدولية إلى اساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطةوا ٍقراراً بهذه التعقيدات تبدأ هذه الورقة بالتعريفات المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

الفساد: اساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة موكله لتحقيق مكاسب خاصة والتي تشمل كل أنواع الفساد الصغير إلى عمليات السرقة الكبرى.

الفساد الكبير:

الأفعال التي ترتكبها السلطات العليا في الحكومة والتي تشوه السياسات أو مهام الدولة المركزية مما يمكن القادة من الاستفادة على حساب المصلحة العامة.

الفساد الصغير:

الاعتداء اليومي للسلطة المكلفة من قبل الموظفين العموميين المكلفين من قبل السلطة على ذوى الدخول القليلة والمتوسطة في تفاعلهم مع الجماهير الذين غالباً ما يحاولون الحصول على السلع والخدمات في أماكن مثل المستشفيات والمدارس و أقسام الشرطة والوكالات الأخرى.

المساءلة:

المساءلة هي الوسيلة التي من خلالها يحاسب أصحاب السلطة بما في ذلك الفاسدين على أفعالهم.

التعريف الشامل لعمل بي.بي.سي ميديا اكشن هو مقدرة الشعب والجماعات والمؤسسات على تحميل الحكومة وأصحاب السلطة المسؤولية عن أفعالهم. والمدى الذي تقدم فيه الحكومة وأصحاب السلطة الآخرين المحاسبة بشأن قراراتهم وأفعالهم.

المصطلح يتضمن بعدين:

بعد سياسي: مثل النفوذ والسمعة والاستقلال اللازم لوسائل الإعلام لإخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة.

بعد اجتماعي:

مثل مقدرة وسائل الإعلام على اخطار مواطنين نشطاء ويمتلكون الوعي ويتمتعون بالقدرة على محاسبة الحكومة أو التأثير على المعايير الاجتماعية والتسامح العام أو عدم التسامح مع الفساد أو اساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة.

الدولة أو المجتمع الهش:

الدول الهشة هي دول ذات حكومة أو حوكمة ضعيفة، حيث لا تسرى سيادة القانون في جميع انحاء البلاد والتي يوجد فيها التوتر والصراع في المجتمع.

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المنطقة أو الدولة الهشة تعاني من قدرات ضعيفة في الاضطلاع بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءه متبادلة مع المجتمع، كما ان الدول أو المناطق الهشة تعتبر أيضاً أكثر عرضة للصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

غالباً ما يركز عمل بي.بي.سي ميديا اكشن على الدول والمناطق الهشة حيث توجد تباينات في السياسات أو الأديان أو الاعراق مما يزيد من صعوبة العلاقات بين المجتمعات وحين يكون فيها بناء الهوية المشتركة تحدياً خاصاً .

الفصل الأول

فعالية وسائل الإعلام في كبح الفساد

الدلائل التي تدعم دور وسائل الإعلام للاضطلاع بدورها في محاربة الفساد هي دلائل كبيرة وطويلة الأمد. استعراض الدلائل الأخيرة يشير إلى ان الركيزة الهامة للنظرية الديمقراطية التي تقول ان حرية الصحافة أمر أساسي لكبح اساءة استخدام السلطة التنفيذية، تلك النظرية لا تزال تثبت صحتها. تشير تلك الاستعراضات أيضاً إلى أنه لا تزال وسائل الإعلام المستقلة على الأقل وثيقة الصلة بكبح الفساد لأن العديد من مبادرات مكافحة الفساد يدعمها نشطاء في مجالات التنمية المختلفة في السنوات الأخيرة ولكن الدلائل ليست دائماً قاطعة تماماً بشأن مسألة لماذا وكيف يكون لوسائل الإعلام هذا التأثير.

خلص استعراض الدلائل بتكليف من وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) في عام 2015م إلى ان (التدخلات المباشرة لمكافحة الفساد والتي كانت بارزة خصوصاً خلال التسعينات والالفينات) تشمل الجهود مثل سلطات مكافحة الفساد ، الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد والتشريع الوطني لمكافحة الفساد قد تبين عدم فاعليتها في مكافحة الفساد.

في المقابل فقد بين الاستعراض بتكليف من وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) ان وسائل الإعلام الحرة لها تأثير واضح على الحد من الفساد، جنباً إلى جنب مع (التدابير مثل تحسين المشتروات).

لوحظ ان هناك عدد قليل من الدلائل التي تعتمد في المقام الأول على الدراسات الرصدية والاستفادة من التحليلات الإحصائية. هذه الأدلة تشير باستمرار إلى ان حرية

الصحافة يمكن ان تقلل منالفساد وان وسائل الإعلام تلعب دوراً في فعالية آليات المساءلة الاجتماعية الأخرى.

وخلصت نفس الورقة إلى أنه عندما تقلص حرية وسائل الإعلام يميل الفساد إلى الارتفاع. تم العثور على دلائل بأن القيود المفروضة على حرية الصحافة تؤدي إلى ارتفاع مستويات الفساد في عينه من واحد وخمسين بلداً متقدماً ونامياً .

تعزز المراجعات الأخرى تأثير وسائل الإعلام على الحد من الفساد بشكل قاطع في عام 2015م. نشر مونجيو ببيدى نتائج التحاليل الكبيرة للبيانات المتوافرة حول الفساد. وجدت هذه الدراسة بالتعاون مع استعراض بتكليف وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) أنه ثبت محدودية أثر العديد من الإستراتيجيات التي نشرها الناشطون في مجال التنمية لمكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة.

دور وسائل الإعلام الحرة كان من بين أعظم التأثيرات في الحد من الفساد (جنباً إلى جنب مع غيرها من الناشطين ، مثل المجتمع المدني). خلص مونجيو ببيدي قائلاً (وجدنا دليلاً على ان المجتمع يمكن ان يقيد أولئك الذين لديهم فرص أفضل في اهدار الموارد العامة إذا اتسمت وسائل الإعلام الحرة، والمجتمع المدني والمواطنين الحاسمين بالقوة الكافية.

في حين ان هناك الكثير من الدراسات الأخرى معظمها من سياقات الدول غير الهشة التي تشير إلى وجود صلة واضحة ومباشرة بين دور وسائل الإعلام المستقلة و الحد من الفساد، وليس كل الأدلة واضحة المعالم.

تشير بعض الدراسات إلى ان هذه الصلة كثيراً ما تعتمد على عوامل أخرى مثل وجود مجتمع مدني نشط وفعال. البعض الآخر من الدراسات يركز بشكل أكبر على دور هؤلاء

النشطاء، إلا أنه تشير هذه الدراسة إلى ان المجتمع المدني والجهود الأخرى التي تبذل تعتمد على دور وسائل الإعلام في محاسبتها للحكومة. وتشير دراسة أخرى على الأقل بأن أصحاب السلطة الفاسدين أو الذين يرغبون في ممارسة الفساد يميلون إلى الاستثمار أكثر من تحييد استقلال وسائل الإعلام.

بالرغم من توافر أدبيات شحيحة تشير إلى ان الإعلام الحر والمستقل ليس عاملاً ذا صلة في الحد من الفساد إلا أنه لا تزال تثار تساؤلات حول اتجاه هذه العلاقة. تقرير البنك الدولي 2016م، صنع سياسات تعمل من أجل التنمية، هناك بيانات تؤسس لصلة بين بيانات حرية الإعلام الصادرة من منظمة فريدوم هاوس وبيانات بوليتي الرابع حول الفساد. وخلص التقرير إلى أنه على الرغم من ان هناك رابطة إيجابية بين حرية الإعلام والسيطرة على الفساد هذه العلاقات المتبادلة من الصعب تفسيرها ويمكن ان تعكس اتجاه السببية من الحكم الرشيد إلى أسواق الإعلام التي تؤدي وظائفها بشكل أفضل.

هناك أيضاً شك حول كيفية وأسباب فعالية وسائل الإعلام في الحد من الفساد. يمكن لوسائل الإعلام التحقيق وكتابة التقارير حول المخالفات التي تصدر من الحكومات وغيرها، ويمكن ان تحدث تغيرات في السلوك الانتخابي وتساعد على تأديب الحكومات الفاسدة أو تعمل على تشكيل الاعراف السياسية والاجتماعية بطرق تحد من الفساد. يمكنها تشجيع أو تثبيط مشاركة سياسية أكبر. يمكنها ان تزيد أو تنقص الوعي السياسي والشفافية وتحسين أو تشويه دقة المعلومات المتوفرة لدي المواطنين. مقدرة وسائل الإعلام على التأثير على هذه الأشياء يعتمد على فعالية منابر وسائل الإعلام (المطبوعات، الراديو والتلفاز أو الانترنت) على سبيل المثال في أي وضع محدد وكذلك ماله من نتائج محدده سواء كانت تقارير اخبارية، مناظرات عامة، دراما أو تصميمات مجلات.

بالرغم من قوة الدلائل المقدمة هنا وفي أماكن أخرى ان وسائل الإعلام المستقلة لها تأثير على مكافحة الفساد فإن صياغة استنتاجات مشوشة بشأن ما الذي له أكبر الأثر على أي نوع من أنواع السياق، ولا سيما أنه نظراً لاستحالة التعقيدات السياسية وتنوع الدول الهشة.

وخلصت المراجعة التي أجراها البنك الدولي فيما يتعلق بالدلائل حول الأثر السياسي لجهود الشفافية (الكثير منها يركز على دور وسائل الإعلام) إلى ان المعلومات من مصادر موثوقة يمكن ان يزيد من المشاركة السياسية والسماح للناخبين بمحاسبة السياسيين الذين يتصفون بالأداء السيئ وذلك عبر صناديق الاقتراع ولكن هناك حاجة لمزيد من البحوث لتطوير فهم كل من آثار توفير المعلومات طويلة الآجل فضلاً عن آثار التوازن العام واضعين في الاعتبار ردود أفعال الموظفين العموميين والسياسيين والأحزاب.

في حين ان هذه اللمحة الموجزة لا تبدو أنها تشكل مراجعة دلائل شاملة، هناك دلائل كافية تاريخياً وأكثر حداثة تشير لاستمرار أو كما يقال لزيادة دور وسائل الإعلام في الحد من الفساد، يحاجج القسم التالي ان وسائل الإعلام المستقلة في خطر متزايد في كثير من الأحيان على وجه التحديد لأنها تشكل لحد كبير أداة لكبح السلطة الفاسدة.

الفصل الثاني

وسائل الإعلام المستقلة تحت وطأة الخطر

يبدو ان عدد من القوى السياسية والقانونية والاقتصادية تقوض على نحو متزايد قدرة وسائل الإعلام على الحفاظ على استقلاليتها وتلعب دور المساءلة.

وفقاً لمؤشرات تجد قبولاً دولياً كبيراً فإن وسائل الإعلام المستقلة في أزمة متنامية. وصلت حرية الصحافة إلى أدني مستوي لها خلال 12 عاماً في العام 2015م، وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة فريدوم هاوس للعام 2016م حول حرية الصحافة والذي عزى هذا الأمر إلى القوى السياسية والجنائية والإرهابية التي تسعي إلى استماله أو اخراس وسائل الإعلام في صراعها الأوسع حول السلطة. وقدر هذا التقرير ان 13% فقط من سكان العالم يتمتعون بصحافة حرة.

من وراء تلك النتائج غالباً ما تكمن التهديدات المعقدة للصحفيين وبعضها يشكل التهديد العلني وغيرها من التهديدات الأكثر غدراً . وفي تحليل اجرته بي.بي.سي ميديا اكشن حول صورة وسائل الإعلام في الدول الهشة مثل افغانستان، العراق، الصومال، كينيا، باكستان والبلدان التي شهدت الثورات العربية وغيرها.

يشير هذا التحليل إلى ان المؤسسات التي ترغب في تفادي المحاسبة استمرت بشكل كبير لتضمن عدم حيادية وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية ووسائل الإعلام عبر الانترنت عوضاً عن ذلك فإن وسائل الإعلام تعكس وتحمي مصالحهم.

يتراوح الاستقطاب المشترك لوسائل الإعلام من الشائع في العديد من المجتمعات مثل التأثير الكبير الذي تبذله الشركات والأحزاب السياسية والحكومات. خلال الاستيلاء الواضح

على وسائل الإعلام عن طريق المصالح الخاصة. في بعض هذه الدول المذكورة آنفاً اشار المحللون إلى ظهور الامبراطوريات الإعلامية العرقية الطائفية وما وصف به في افغانستان بمصطلح امراء الحرب في وسائل الإعلام. صورة وسائل الإعلام في هذه البلدان معقدة وبعيدة عن التماثل، ولكن يبدو ان هناك أدلة متنامية تشير إلى تزايد ميل وسائل الإعلام في الدول الهشة إلي ان تصبح موالية وفي أحايين أخرى فاسدة.

يتخذ هذا الاستقطاب المشترك العديد من الأشكال ليس فقط مرئية مثل العنف والترهيب. يمكن للاستثمارات الاقتصادية ان تأخذ شكل حكومة فئوية أو شكل فاعلين يدعمون أو يخلقون وسائل إعلام خاصة بهم ويدعمونها بشدة ويبعدون وسائل الإعلام المستقلة ذات الموارد المالية الشحيحة ويمكن لهذه الجهات الفاعلة (النشطاء) ان تمارس نفوذها من خلال عدد من الوسائل كما يمكنهم ان يمددوا شبكات المحسوبية الخاصة بهم. وذلك من خلال عضوية المجلس في المؤسسات الإعلامية الكبرى. وأنها يمكن ان تدفع رشاوى للصحفيين والمذيعين من أجل كتابة تقارير إعلامية محابية، وهو ما يطلق عليه بمصطلح (الظرف البني) أو يستغلون نفوذهم الاقتصادي لخنق وسائل الإعلام المنشقة مثل منع نشر الإعلانات بالصحف التي هي بمثابة مورد مالي هام للعديد من مؤسسات وسائل الإعلام المستقلة.

بالإضافة إلى تلك التهديدات السياسية فإن حرية الصحافة مهددة على نحو متزايد بإدخال قوانين جديدة تعرقل قدرة المؤسسات الإعلامية على العمل بشكل مستقل. وقد قام توماس كاروترز وزملائه العاملين بكارينجي انداومنت للسلام الدولي بتوثيق القيود المتزايدة المفروضة على النشطاء الديمقراطيين. بما في ذلك وسائل الإعلام، حول العالم، غالباً بدعاوى الاستقرار المتزايد أو مواجهة الأرهاب، (سنت أكثر من 140 حكومة تشريعات جديدة لمكافحة الارهاب منذ 11 سبتمبر 2001م بحسب زعمهم، في كثير من الحالات تفشل هذه التدابير في

تقديم تعريفات دقيقة لنوع الإجراءات والمؤسسات التي يقصد استهدافها. عوضاً عن ذلك اشارت إلى مفاهيم غامضة مثل "النظام العام" و"السلامة العامة" التي يمكن ان يتم استغلالها بسهولة للحد من حرية التجمع وحرية التعبير لجميع منظمات المجتمع المدني. ومن المفارقات، في حين أنها صممت لتعزيز الأمن، فإن تلك التدابير قد تثبت في نهاية المطاف نتائج عكسية. نظراً للاعتراف الدولي المتزايد بالفساد باعتباره المحرك الرئيسي للتطرف وعدم الاستقرار، واغلاق واحد من الآليات القليلة ثبت ان لها قوة الردع لمخاطر الفساد وتأجيج التطرف بدلاً عن اخماده.

استقلالية التحرير الصحفي مهددة إلى حد كبير باضعاف القاعدة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية. في الدول الهشة التي فيها أسواق الإعلانات ضعيفة بالفعل، تكون استقلالية وسائل الإعلام عموماً في خطر كبير بسبب ان الأسواق تعمل وفقاً لمحفزات سياسية وليست اقتصادية. خلص تقرير صادر عن بي.بي.سي ميديا اكشن في عام 2012م حول وسائل الإعلام في افغانستان إلى ان حوالي ثلث دخل وسائل الإعلام ياتي من عائدات الإعلانات، والبقية تأتي من الجهات المانحة ومن الاعانات السياسية والتجارية والحكومية واعانات أخرى.

يحاجج التقرير ان الدخل الضعيف جعل وسائل الإعلام على وجه الخصوص عرضة للاستقطاب المشترك بما في ذلك من قبل النشطاء الذين يتسمون بالعنف. تشير الخبرة في أي مكان إلى أن هذا غير معهود في الواقع حتى في البلدان ذات أسواق الإعلانات المتقدمة والمتطورة فإن شبكات الانترنت تسحب الدخل الإعلاني من المؤسسات الإعلامية المستقلة.

يستنتج العديد من المحللين الخبراء أنه حتى في الاقتصاديات المتقدمة فإن الصحافة المستقلة والنزيهة وحرية الصحافة تكون فاعلة في المستقبل فقط خلال بعض أشكال الإعانة. الصحافة الجيدة دائماً ما تكون مدعومة. يحاجج تقرير بارز في العام 2013م الصادر من

مركز تاو للصحافة الرقمية أنه لم توفر الأسواق الكثير من الاخبار كما تتطلبها الديمقراطية. أكد التقرير أنه في العصر الرقمي حيث ان "الانترنت يحطم دعم الإعلانات"، من الضروري وجود نماذج جديدة لدعم الصحافة المستقلة ووسائل الإعلام. اتفق معه تقرير صادر عن مدرسة لندن للاقتصاد وخلص إلى أنه نظراً للسياق الذي صاحب تحول الإعلان بعيداً عن دعم وسائل الإعلام المستقلة (لحماية التعددية ومنافسة التحرير الصحفي). يجب الأخذ في الاعتبار مصادر تمويل بديله. يمكن لصانعي السياسات دعم المؤسسات الإعلامية الخاصة بآليات مثل الاعفاء من الضرائب أو حتى الدعم المباشر لشركات معينة لوسائل الإعلام. هذا الدعم لا يستلزم (تسوية) لوسائل الإعلام المستقلة. إذا توفرت الضمانات مثل معايير الأهلية القانونية.

تتضمن اغلب إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام تركيز هائل على تحسين نماذج الأعمال التجارية والاستدامة المالية لوسائل الإعلام المستقلة. ولكن مثل هذه الإستراتيجيات والتي فقط يمكنها تحقيق الكثير. في مناخات تجارية ضعيفة اصلاً، مع تزايد الاستقطاب المشترك السياسي لوسائل الإعلام وزعزعة نماذج التجارة التقليدية عبر وسائل الإعلام، كلما زاد انتشار الانترنت فإن مآلات الاستدامة المالية واستقلالية وسائل الإعلام في الدول الهشة تصبح محفوفة بالمخاطر.

الفصل الثالث

الدعم التنموي المتاح لوسائل الإعلام المستقلة

قدم الجزء الأول من هذا التقرير دلائل على الصلة بين وسائل الإعلام المستقلة والفساد. وخلص الجزء الثاني إلى ان مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية وكذلك التكنولوجية تجعل بقاء وسائل الإعلام المستقلة صعباً على نحو متزايد. هذا القسم يقيم ما يقوم به المجتمع الدولي للتنمية حالياً لدعم وسائل الإعلام المستقلة.

هناك طريقتان لقياس دعم لقطاع معين، الأول هو الموارد المالية المقدمة له والثاني هو درجة الاهتمام الإستراتيجي الموجهة له.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) والصندوق الوطني الأمريكي لدعم الديمقراطية (NED) عملوا معاً في عام 2015م ليحسبوا مبالغ التمويل المخصص لدعم وسائل الإعلام من قبل الجهات المانحة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وخلص ذلك التقرير إلى أنه (لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين الاضطلاع به فيما يتعلق بتعزيز دعم وسائل الإعلام المستقلة)، التي تحظي باهتمام قليل من قبل الجهات المانحة والجهات الممولة.قُدر في العام 2012م أنه (التاريخ الأكثر حداثة الذي تكون فيه جميع البيانات ذات الصلة متاحة) تم تخصيص ما يزيد قليلاً عن سبعة عشر مليار دولار من قبل الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم "الحوكمة والسلام في البلدان النامية". الدعم المقدم لوسائل الإعلام وحرية تدفق المعلومات تمثل أقل من 2% من هذا المبلغ.

من الواضح ان مشكلة التمويل البسيطة هي احدي التحديات لمستقبل وسائل الإعلام في الدول الهشة. والآخر هو فعالية دعم وسائل الإعلام. تم تصميم عدد قليل من آليات تنسيق الجهات المانحة على مستوي الدولة لتحسين الدعم الإستراتيجي أو المتماسك لوسائل الإعلام المستقلة من خارج اليونسكو التي لها وجود محدود داخل الدول التي لا توجد بها منظمات للأمم

المتحدة أو منظمات دولية أخرى ولا أي من الجهات المانحة المكلفة بشكل روتيني لفهم أو تقديم مؤشر تنسيق لدعم وسائل الإعلام المستقلة.

تميل المحفزات التي تدفع بأولويات التنمية على مستوي القطر أيضاً إلى عرقلة مثل هذا الدعم. اغلب التمويل التنموي الرسمي في السنوات الأخيرة بما في ذلك المخصص للدول الهشة قد تحكمه فاعلية اتفاقيات العون التي تعطي الأولوية للمبادئ المعقولة مثل (ملكية القطر) بموجبه تحدد حكومات الدول أولوياتها وتحاول الحكومات المانحة ان تدعم تلك الأولويات.

"و المساءله المتبادلة" (التي ركزت أساساً على العلاقة بين الجهات المانحةو الحكومات المتلقية للعون).شُكلت أولويات العون بواسطة الطلب الذي حدد من قبل الحكومات الشريكة، ولكن تلك الحكومات لا تميل لطلب دعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة.

هذا قد يتغير. اشارت أهداف التنمية المستدامة بكل وضوح بموجب اتفاقية (هدف الحوكمة) في مرحلة ما بعد 2015م التي تعطي أولوية ضمان (وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية". يتضمن القياس الموصي به لهذا الهدف إشارة صريحة لتتبع الهجمات على الصحفيين. يظل واضحاً للعيان ما إذا كان هذا سيترجم إلى نوع من إستراتيجيات الدعم الإستراتيجي المطلوبة لدعم وسائل إعلام القرن الواحد والعشرين القادرة على محاربة الفساد.

تعطي عدة مؤسسات خاصة مثل مؤسسة المجتمع المفتوح اسبقيات لدعم وسائل الإعلام المستقلة ولكن مع تزايد الحاجة، امتدت مثل هذه الموارد على نحو متزايد. الصلات بين المؤسسات الخاصة ونظم التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف هي أيضاً ضعيفة في هذا المجال. وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) والصندوق الوطني للديمقراطية (NED) لا يوجد دليل قاطع للعمل التعاوني أو التنسيق بين المؤسسات ووكالات التنمية في هذا

المجال. أتضح من خلال أنظمة التنمية الثنائية ان الوظائف بالمقر الرئيسي التي تتخصص في دعم وسائل الإعلام المستقلة قليلة جداً. هذا الافتقار للقدرة يعني ان خلق الأولويات والإستراتيجيات تبني على ما الذي ينجح وما الذي لا ينجح، في مثل هذه البيئة ذات الايقاع السريع يصبح ذلك عسيراً .

وتتفاقم هذه المشكلة عن طريق البحوث الضئيلة نسبياً المتاحة لصانعي السياسات للمساعدة على إرشاد الانفاق الفعال على استدامة أو تعزيز وسائل الإعلام المستقلة.

هذا لا يعني بالضرورة أنه لم يتم تحقيق أو انجاز شيء في هذا الصدد. بي.بي.سي ميديا اكشن، على سبيل المثال هي المستفيدة من الاستثمارات الكبيرة من العديد من الجهات المانحة وخاصة من الحكومة البريطانية.

وقد كان دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمانيا والسويد وسويسرا والنرويج والدنمارك ملحوظاً في دعم وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات التي تدعمها. حتى في البلدان التي وضعت في أولوياتها دعم وسائل الإعلام مثل النرويج التي نشرت في عام 2016م إستراتيجية جديدة لدعم وسائل الإعلام المستقلة. فإن الموارد ممتدة لأن التمويل يركز على القضايا الجديدة مثل أزمة اللاجئين الحالية.

باختصار الفساد آخذ في الازدياد. الإعلام الحر المستقل هو احدى الآليات الأكثر فعالية للحد من الفساد. أصبح دعم وسائل الإعلام المستقلة مادياً واقتصادياً على حد سواء ذو أولوية منخفضة في السنوات الأخيرة. يفحص القسم التالي كيفية تناول بعض من هذه القضايا بشكل أفضل في المستقبل، وبالنظر على وجه التحديد إلى مبادرات دعم وسائل الإعلام الأقرب احتمالاً للمساعدة في كبح الفساد.

الفصل الرابع

إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام الفاعلة في الدول الهشة

إستراتيجيات الدعم التقليدية لوسائل الإعلام المستقلة واسعة النطاق. يركز الكثير منها على بناء قدرات المؤسسات الإعلامية لمحاسبة الحكومات وأصحاب السلطة الآخرين. وهي تشمل الاصلاح التنظيمي والتشريعي، وتدعم تعددية واستدامة وسائل الإعلام، وبناء منابر للحوار الجماهيري الديمقراطي، تعزيز قدرة وسائل الإعلام والاستثمار في البنية التحتية. وأي إستراتيجية تحاول زيادة قدرة واستقلالية، استدامة أو آداء وسائل الإعلام المستقلة من المرجح ان تساهم في تحسين المساءله. ولكن أي محاولة بصورة منظمة للتدخل أو التدخلات وعلى وجه التحديد في الحد من الفساد يكون بمثابة تحدياً . وهذا يجعل من الصعب التوصل إلى توصيات عامة حول أي من أنواع العائدات يمكن ان يجنيه أي من نوع الاستثمار. ينظر هذا القسم إلى بعض المجالات التي تجذب حالياً قدر كبير من الاهتمام من حيث الحد من الفساد.

الصحافة الاستقصائية:

فضح الممتلكات التي يديرها مكتب موساك فونسيكا يطلق عليها أيضاً "وثائق بنما" نقلاً عن صحيفة سوديتش زيتونج الالمانية مع الجمعية الدولية للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) كان بمثابة شهادة مثيرة لدور وسائل الإعلام الحاسم في الحوكمة الفعالة في القرن الواحد والعشرين. الجمعية الدولية للصحفيين الاستقصائيين التي تدخل في شراكة مع مؤسسات وسائل الإعلام الرئيسية تعتمد على التمويل الخيري والتي تأسست خصيصاً لأن المؤسسات الإعلامية الفردية وجدت من الصعوبة إنتُ نفذ مثل هذه الصحافة وحدها. نحن نفقد ابصارنا واسماعنا في جميع

انحاء العالم على وجه التحديد متي ما نحتاج إليهم بشدة بحسب ادعاء الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية للصحفيين الاستقصائيين.

وقد انتشرت مثل هذه المبادرات العالمية في السنو ات الأخيرة. تتباهي شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية بعضوية 138 مؤسسة في 62 دولة. تستثمر العديد من المنظمات الدولية، مثل المركز الدولي للصحافة (ICF) في شراكات مهمة وتراقب البرامج التي وضعتها الصحافة الاستقصائية التي تعتمد على البيانات.

وقد اثبتت الشجاعة الاستثنائية التي ابداها الصحفيون الاستقصائيون على نحو متزايد على الصعيدين الوطني والاقليمي. الصحافي الغاني الاستقصائي انس را يميو انس لديه سجل مذهل في فضح الفساد والظلم، وربما أشهرها فضح الحصول على رشو ة من قبل 12 قاضياً بالمحكمة العليا، 22 من محاكم العدالة الدنيا و140 آخرين من موظفي المحاكم الآخرين في بلاده. كثير من هؤلاء الذين قام بفضحهم تم توقيفهم عن العمل أو فصلهم أو حبسهم، وكان قانون الصحة العقلية في غانا للعام 2012م استجابه إلى حد كبير لتحقيقه في الأوضاع المعيشية في مستشفي الأمراض العقلية.

مجموعة الصحفيين الاستقصائيين هم أيضاً ممثلون بارزون في نظرية وفضح الفساد. الجريمة المنظمة ومشروع الابلاغ عن الفساد الذي يجمع العديد من المراكز الاستقصائية الإقليمية ووسائل الإعلام المستقلة من أوروبا الشرقية إلى آسيا الوسطي. يدعي هذا المشروع ان تقاريره أدت إلى حجز أكثر من 2.5 مليار من الأصول من قبل وكالات انفاذ القانون. وساعدت السلطات الضريبية على العثور على 600 مليون دولار من الأصول المخفية عندما تمارس أشكال هذه الصحافة في بلاد بما في ذلك البلدان فقيرة الموارد بالوصول المعقول لسيادة

القانون، فإنها تكون فعالة بشكل واضح في كشف وردع الفساد، ولكن يبدو من المحتمل بشكل متزايد أنه يمكنها الصمود فقط بالدعم الجماهيري والمالي. أنها تستحق أكثر من ذلك.

ومع ذلك فإن الصحافة الاستقصائية لا تقدم حلاً لردع الفساد في تلك الدول التي تكون فيها سيادة القانون ضعيفة. تلك التحقيقات محفوفة بالمخاطر للغاية، حتى في البلدان التي توجد بها وسائل إعلام حرة نسبياً وبعض من أشكال سيادة القانون. في غانا، على سبيل المثال، قد تلقي انس تهديدات متعددة وقام بتوظيف إجراءات أمنية مشددة لحماية مكاتبه. قتل صحفي يعمل بالاذاعة رمياً بالرصاص في سبتمبر في نفس البلد بحسب ما أوردته مؤسسة فريدوم هاوس. رفعت دعوى من كبار القضاة ضد مؤسسة وسائل الإعلام بغرب أفريقياً فيما يتعلق بفضائح الرشوة.

أكثر من 20عاماً من توافر بيانات اللجنة لحماية الصحفيين تقريباً أكبر عدد ممكن من الصحفيين بالتركيز على الصحفيين الاستقصائيين تبين أنهم يقتلون بسبب تغطيتهم لإحداث الجريمة وقضايا الفساد، كما يقتلون بسبب تغطيتهم لإحداث الحروب.

قد أتاح الانترنت فرصاً جديدة للمدونين والمواطنين الصحفيين لفضح أولئك الذين يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة. لكن هؤلاء الأفراد يمكن ان يكونوا عرضة للهجوم أو الترويع، ونادراً ما يكون لهم نفس الموارد سواء أكان ذلك مشورة قانونية، الأمن السليم، التدريب على السلامة أو المظهر العام الذي يكون تحت تصرف المؤسسة الاذاعية أو الصحفية. درجة التدريب والمهارات اللازمة لتنفيذ مثل هذه الصحافة هي أيضاً كبيرة وقد لا تكون متاحة في البلدان التي تعاني من ضعف الثقافة الصحفية والقانونية. تستغرق الصحافة الاستقصائية في كثير من الأحيان وقتاً طويلاً كما أنها مكلفة وتمثل تحدياً إضافياً نظراً لعدم وجود نماذج الأعمال التجارية المتاحة لدعم وسائل الإعلام المستقلة خاصة في الدول الهشة.

هذا الدعم يجب ان يعكس فهماً ويعكس تلبية للمخاطر التي تقع على عاتق تلك النماذج التي صممت للمنفعة. الحصول على الحق المختلط الرقمي والتناظري. أثار هذا التحول في المشهد الإعلامي موجه من الابتكار في السنوات الأخيرة حيث ان الجماهير، والمؤسسات الإعلامية والذين يدعمونها يبحثون عن طرق أكثر فعالية لتحسين المساءله. القضاء الديمقراطي المغلق لوسائل الإعلام التقليدية الذي تم وصفه في هذا التقرير على الأقل تم تعويضه جزئياً من قبل الأفراد والجماعات باستخدام المنابر الإلكترونية للتحقيق في القضايا والمشاركة في النتائج التي توصلوا إليها. هذا شمل كل شيء من التكنولوجيا التي مكنت الحركات الاجتماعية (كتلك التي أدت إلى ثورات الربيع العربي) إلى مجموعة كاملة من مبادرات المشاركة الرقمية المحددة. المجال سريع – ديناميكي ومتنوع، وليس هناك مجال لتحقيق العدالة.

لذلك بشكل عام فإن تأثير المبادرات الرقمية فقط على تحسين المساءلة محدود. وبحسب تقرير التنمية في العالم الصادر من البنك الدولي لعام 2016م حول الأرباح الرقمية كان من المتوقع للانترنت ان يساهم في عصر جديد من المساءلة والتمكين السياسي بمشاركة المواطنين في صنع السياسات وتشكيل المجتمعات الافتراضية ذاتية التنظيم لمحاسبة الحكومة. خلص التقرير إلى أنه لم تحقق هذه الآمال إلى حد كبير. واقر التقرير بتأثير الانترنت على تحسين كفاءة المهام التي تضطلع بها الحكومة. ولكن خلص إلى ان له تأثير محدود على المشاكل طويلة الأمر – كيف نحسن مساءلة مزود الخدمة (مشاكل الوكيل الرئيسية) وكيف نوسع نطاق المشاركة الجماهيرية ومنح صوت أكبر للفقراء (مشاكل العمل الجماعي) بني التقرير هذا التقييم على أساس مراجعة حوالي سبعة عشرة من مشاريع المشاركة الرقمية.

ركزت المراجعة الصادرة من مبادرة الجهات المانحة المتعددة الأطراف على تحسين الشفافية والمساءلة (وذلك عن طريق عد جميع الأصوات) وتوصلت إلى نتيجة مماثلة. لم تجد

المراجعة التي قمنا بها تحليلاً إلى الآن عن استجابة الحكومة لأصوات المواطنين التي عبروا عنها خلال التقنيات التي تتميز عن القنوات القديمة مثل وسائل الإعلام ومشاريع المسئولية الاجتماعية غير التكنولوجية أو التعبئة الاجتماعية.

تشهد الدول الهشة بعض الزيادات السريعة في الحصول على التقنيات الحديثة. ولكن انتشار الانترنت لا يزال منخفضاً في كثير من الأجزاء، وهذه الدول تعاني أيضاً من انفجار في عدد من وسائل الإعلام التقليدية خصوصاً البث. أي إستراتيجية لدعم وسائل الإعلام ركزت على الحد من الفساد وتعزيز المساءلة في حاجة للحصول على حقوق مختلطة رقمية تناظرية وتكييف نهجها مع السياق الذي تم تعميمه لكي يعمل. للعمل لدعم وسائل الإعلام في الدول الهشة ركزت مسئولية بي.بي.سي ميديا اكشن على برمجة تصل حالياً لأكثر من مائة مليون شخص سنوياً عبر منابر متعددة (انظر الصندوق ص14) ويشمل عمل بي.بي.سي ميديا اكشن تركيز كبير على وسائل الإعلام الاجتماعية والرقمية، ولا تزال الاذاعة والتلفزيون هما أكثر الطرق فعالية لاشراك عدد كبير من الناس في تلك الدول.

خلق ثقافة المساءلة:

الصحافة الاستقصائية وأشكال الصحافة الأخرى مثل الأخبار والأفلام الوثائقية، توفر فقط أصل واحد من الأصول التي يمتلكها المجتمع القادر على فضح الفساد. دور وسائل الإعلام يتجاوز الصحافة، ولكن وسائل الإعلام أو على الأقل وسائل الإعلام ذات هدف عام وتأثير هائل كما أنها في متناول اليد.

في حين ان دور وسائل الإعلام في الكبح المؤسسي على السلطة هو دور متعارف عليه. على نطاق واسع. دورها في التأثير على المواقف العامة لا يقل أهمية. حتى في البيئات

الهشة للغاية، قد يكون من الممكن دعم وسائل الإعلام في خلق ثقافة مطورة للمساءلة عن طريق تغيير الاعراف الاجتماعية والسياسية داخل الجمهور.

بحسب تقرير البنك الدولي حول المعايير والفساد ان واحدة من أكبر معوقات الجهود المبذولة لمكافحة الفساد هو حقيقة ان الممارسات الفاسدة أصبحت مؤسسية في حياة المجتمع اليومية وهي من وجهة نظر المواطنين ثابتة وغير قابلة للطعن. فحصت الكاتبة سلسلة من دراسات الحالة التي بذلت فيها جهود لتغيير تلك الاعراف وخلصت الكاتبة قائلة "لتفكيك مثل هذه العقلية المتمترسة لابد للمواطنين وبشكل عام ان يكون لديهم الاعتقاد بأنه يمكنهم في الواقع القيام باتخاذ إجراء ضد الفساد من أجل استجماع الشجاعة للتصرف استناداً على تلك الاعتقاد.

دور وسائل الإعلام كمشكل للأعراف الاجتماعية والسياسية قد لخص بشكل واضح في ورقة اعدت من قبل صندوق الشراكة للشفافية. " الحرب ضد الفساد تحتاج إلى ان تخوضها من عدة جبهات. ذكر الكاتبان ار نولد ولال قائلين ان واحدة من تلك الجبهات هي الاصلاح المؤسسي والتشريعي والرقابي، لكنها لن تكون ناجحة إذا لم يتم تضمينها في التغيير الواسع للثقافة السائدة". وأكدا ان الممارسات الفاسدة في اغلب الاحيان جزءاً لا يتجزأ من الممارسات المؤسسية والحياة اليومية وتعتبر ثابتة وغير قابلة للطعن. وسائل الإعلام – وسائل الإعلام التقليدية وكذلك التكنولوجيات الحديثة – يمكن ان تلعب دوراً حيوياً في فضح وتاطير الفساد كقضية عامة، اقتراح الحلول، وعموماً تمكين المواطنين لمكافحة الفساد.

في الواقع ان وسائل الإعلام التقليدية يمكن ان تلعب دوراً أكثر جدوى في المجتمعات أو الدول الهشة التي يكون فيها تقييد لحريات الإعلام بشكل خاص. وحيث تكون إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام الأخرى التي تستهدف الحكومات على سبيل المثال غير مجدية سياسياً . قدرة وسائل الإعلام والاتصالات لتغيير الاعراف الاجتماعية يتجلي بوضوح في قطاعات أخرى مثل

الصحة. في قضاء الحوكمة هذا الدور يتجاوز الصحافة إلى دور الدراما والمناظرات العامة وبرامج وسائل الإعلام المرتكزة على المناقشة التي تمكن الجماهير من استجواب كل من قاداتهم وعاداتهم. انظر الصندوق، ص140 لمزيد من المعلومات حول أعمال وبرامج بي.بي.سي ميديا اكشن لتحسين ثقافة المساءلة.

خلق ثقافة المساءلة: عمل الـ بي.بي.سي ميديا اكشن:

يمكن ان يمثل الفساد تحدياً بطرق متعددة. يمكن لوسائل الإعلام ان توفر ضوابط مؤسسياً على مقدرة القوة لتتصرف بطريقة فاسدة. ومع ذلك يمكن للفساد ان يصبح عرفاً اجتماعياً وان تصبح شيئاً مقبولاً إلى حد كبير من قبل اغلب الناس في المجتمع مثل كيفية انتهاء الأشياء. يمكن ان تستخدم عدد من الأساليب عند الضرورة لتغيير هذه الاعراف وخلق ثقافة المساءلة.

هذا يمكن وصفه بطريقة مفيدة تتمثل في الأمل في محاسبة الذين هم بالسلطة ورفض قبول ان أخذ الرشوة هو ممارسة مقبولة على سبيل المثال.

بي.بي.سي ميديا اكشن تعمل بصورة رئيسية في ثمانية وعشرين دوله هشه وتشمل التدريب في مجال الصحافة، وخلق شراكة مع وسائل الإعلام المستقلة. ولكنها أيضاً تركز بشكل كبير على تطوير النزاهة، المناظرات المفتوحة والشاملة على التلفاز والراديو، تطرح أسئلة للقادة وتخلق ثقافة وامل في المساءلة. ثم تصميم هذا العمل لتمكين الناس بمدهم بمعلومات موثوقة ودقيقة ومتوازنة، وتحفيز النقاش وتحدي الاعراف المقيدة. بينما لم يركز بشكل واضح على فضح وتعرية الفساد، فإنه يخلق فضاءً للنقاش الذي يهدف إلى اشراك جميع من في المجتمع تؤثر برامجنا على السلطة، وتعرض الذين هم في السلطة لوجهات النظر من مختلف

شرائح المجتمع، وتوفر برامجنا المنابر التي يجب من خلالها ان يوضح ويجيب من هم في السلطة عن تصرفاتهم.

تصل البرامج التي تهدف إلى تحسين المساءلة والتي يدعمها بي.بي.سي ميديا اكشن إلى أكثر من مائة مليون شخصاً سنوياً . أظهر مسح قومي تمثيلي ان 30% من الشعب الذين توصلت إليهم بي.بي.سي ميديا اكشن عبر هذا البرنامج في تسع دول وافقوا بشدة بان هذه البرامج قد ساعدت على محاسبة الحكومة. اثنان وثمانون في المائة أما وافقوا أو وافقوا بشدة بأن البرامج قد حققت ذلك.

يعتقد الناس في العديد من البلدان بأنه لا ينبغي مساءلة من هم في السلطة من قبل المواطنين العاديين. الفعالية الزائدة الاعتقاد السائد بأنه يمكن للناس ان يؤثروا على التغيير من خلال أفعالهم وأفعال مجتمعهم. هو أمر حيوي لتغيير تلك الاعراف. أظهرت ابحاث قامت بها بي.بيسي ميديا اكشن ان أولئك الذين عُرضت عليهم برامج الـ بي.بي.سي هم على الارجح يستطيعون ان يقدموا تقريراً أكثر فعالية يوضح الاستشهاد التالي من البحث النوعي الذي قامت به بي.بي.سي ميديا اكشن التغييرات في مواقف الجمهور بعد مشاهدة برنامج (سما كينيا) (كينيا تتحدث) وهو برنامج إذاعي قومي يمكن الناس من مواجهة ومساءلة القادة.

"هناك شخص ما مثلي ومثلكم" عندما يشاهدون، هذا البرنامج من نوع يلهمك..."إذا كان هذا الشخص يشارك، لماذا لا اشارك أنا"؟...لا يشارك الناس في مثل تلك البرامج لأنهم يشعرون بأن العملية السياسية هي للنخب". ميل، 15-24 ، نيروبي حاضرة كينيا.

في دول مثل افغانستان، بنغلاديش، كينيا، نيبال، الأراضي الفلسطينية المحتلة وسيراليون، تعمل بي.بي.سي ميديا اكشن بشراكة مع محطات إذاعية لإنتاج برامج الحوار العام حيث يمكن للناس استجواب ومواجهة قادتهم السياسيين. يقول جمهور الحوار ان البرامج قد

توفر ميزاً للجميع بما في ذلك أولئك الذين عادة ما يصنفون بالمجتمعات المهمشة. لمساءلة قادتهم بطريقة غير متاحة على خلاف ذلك. في العديد من البلدان هناك أيضاً أمل متزايد بأن السلطات ينبغي ان تتخذ إجراءات للاستجابة لهموم المواطنين، بما في ذلك الفساد.

يقول أحد مستمعي البرنامج بسيراليون "بالنسبة لي ان مناقشة قضايا الحوكمة ضرورية جداً لأن بعض مسؤولي الحكومة يعتقدون أنهم يستطيعون فعل أي شيء ويذهبون بحرية ليتنصلوا عن مسئوليتهم تجاه أزمة الايبولا.

وتعمل المؤسسة أيضاً مع محطات إذاعة أف.أم وغيرها من الشركاء على الصعيد المحلي. على سبيل المثال توفر برامج المناقشة المحلية في نيبال منبراً يمكن من خلاله مساءلة المسئولين المحليين ومتابعة القضايا التي تهم المجتمعات المحلية بشكل مباشر، تجبر السلطات ان تلتزم بعمل اللازم. تضمن هذه البرامج فرصة للاستماع لأصوات جميع الفئات وتحفيز الأفراد والجماعات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل. يتسم هذا النوع من الشكل (برنامج الحوار المحلي) بالفعالية. في هذا الشكل، حصلنا على المزيد من المشاركة حيث يمكن للجمهور طرح المزيد من الأسئلة"، وهذا الشكل فعال في ممارسة الضغط على السلطة المختصة". ميل بانيليست، جيتوان، نيبال.

تعمل بي.بي.سي ميديا اكشن أيضاً من خلال الدراما، تولد النقاش والحوار على نطاق واسع في المجتمع. في نيجيريا، الدراما الإذاعية قصة قصة التي ينطلق بثها حول سوق وموقف للسيارات، تصل إلى أكثر من 23مليون شخص منقبةً في حياة الجمهور النيجيري والتحديات التي يواجهونها. يقول جمهور المستمعين ان دراما الـ بي.بي.سي ميديا اكشن تبرهن كيف يمكن للناس ان يؤمنوا حقوقهم ويساعدوا في تغيير الاعراف مثل تلك الاعراف التي تدور حول دور النساء في المجتمع.

تقول أحدي الفتيات المستمعات لبرنامج قصة قصة وهي من لاغوس بنيجريا " أنا لا أتحدث وكأني داخل قوقعتي. ولكن برنامج قصة قصة هذا اخرجني من تلك القوقعة وجعلني أكون صريحة الآن، يعتريني شعوراً لو ان شخص ما بامكانه ان يحقق ذلك في برنامج قصة قصة أو يسمح لي بممارسة ذلك، نعم يعتريني شعور بأنه يمكنني فعل ذلك، وبعد ذلك اتخذ خطوة جريئة وأشرع في ذلك".

الفصل الخامس

التغيير في دور وسائل الإعلام

الصحافة أثناء نضال الحرية:

كان الهدف هو التبصير عن التطلعات الجماعية للشعب من اجل الحرية وفضح الحكم الاستعماري.

كما قال غانديجي "اصبحت صحفي بالنسبة لي مكاناً للتدريب في ضبط النفس ووسيلة لدراسة الطبيعة البشرية في جميع ظلالها واختلافاتها". وبدون صحف لم يكن من الممكن وجود حركة مثل ساتيا غراها.

الدور الحالي:

مهمة في عملية بناء الأمة من خلال الصحافة متعددة الابعاد رؤية الهند التقدمية والمتقدمة.

الفساد:

وهو شكل من أشكال السلوك الذي ينحرف عن الاخلاق والتقاليد والقانون وبمصطلح بسيط الفساد هو ضرب من ضروب الرشوة. تاريخياً اوضح كوتيليا 40 نوعاً من الفساد في ارتاشا سندا.

مدى الفساد: فان الفساد الذي تعرض له مؤخراً لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والعمق والبشاعة.

التقرير المالي العالمي (GFT):

والتهرب الضريبي، والتضليل التجاري، قد كلف الهند أكثر من 200 مليار دولار، منها أكثر من 50% في المائة تم استنزافها بصورة غير مشروعة خلال الفترة 2000-2008م.

وتشير التقديرات ايضاً إلى انه بين 2002-2006م خسرت الهند بمتوسط 17 مليار دولار سنوياً .

حجم الفساد:

مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية وضع الهند في المرتبة الرابعة والثمانين من بين البلدان الاقل فساداً .

واحد من كل ثلاث مسئولين يعتبر فاسد تقارير CVC.

وكالات مكافحة الفساد:

وكالات مكافحة الفساد اللجنة الرقابية المركزية.

1) CVC لجنة التغطية المركزية.
2) CBI مكتب التحقيقات المركزي.
3) ECI

وسائل الإعلام: أكبر حليف لوكالات مكافحة الفساد؟؟

الفساد ودور وسائل الإعلام:

- هو عادة قديمة لحرية الصحافة.
- يساعد على بناء الرأي العام ضد الفساد من خلال التعرض للمجلات الدورية.

- خلق الحفاظ على الزخم حول سوء التصرف.
- كمنصة للناس العاديين لتبديد مظالمهم.

كيف تحارب وسائل الإعلام الفساد:

- الصحافة الاستقصائية.
- قانون حق الوصول للمعلومات.
- عمليات اللدغة.
- عقد مناقشات عامة.
- استطلاعات الرأي.

الفساد في وسائل الإعلام:

- ظاهرة الاخبار مدفوعة الأجر.
- فانه يمكن أيضا وصفها بأنها اخبار تكتب بمقابل شيء آخر، وانه قد يكون افضل وصفها بأنها اخبار وا ٍعلانات أو مموهة. قد لا يكون من الممكن دائماً انشاء شيء غير عادل أو مموه.
- الصحافة للبيع.
- بيوت الشركات ووسائل الإعلام.

الفساد في وسائل الإعلام:

- زيادة تأثير وسائل الإعلام والأموال على السياسة الانتخابية في الهند.
- ملاحظة للتصويت اصبح سراً مكشوفاً .
- الاثارة والتلاعب في المعلومات.

- تسويق وسائل الإعلام يؤثر على ادائها؟
- عرض وسائل الإعلام حزمة شاملة لتغطية الاحزاب السياسية والقادة.
- هل هذه طريقة للابلاغ عن الاخبار؟

لماذا الفساد في وسائل الإعلام؟:

وبالتالي فإن ديناميكية ومنافسة البيئة تسعي للحصول على مصادر جديدة للدخل.

- السرعة.
- الانتشار.
- التغطية.
- ظهور وسائل الإعلام الإلكترونية المنافسة لـTRP:

المعايير:

- وقد شكل مجلس الصحافة في الهند كهيئة عليا لجنة للتحقيق في القضية واقتراح توصيات.
- حاجة هيئة التنظيم للإعلام.

مسئولية الإعلام:

توفر الموضوعية والحقائق الصحيحة عند تغطية الحادث.

1- الأمانة.

2- النزاهة.

3- ايمان راسخ.

4- تقديم تقارير محايدة عن حادث ما.

5- تجنب اساءة استخدام حرية الصحافة.

6- اتباع خلاقيات الصحافة.

مسئولية الإعلام:

يجب على وسائل الإعلام مراجعة دورها في بيئة ديناميكية والتحقق من صحتها من خلال التامل كطريق للتقييم الذاتي ومرحلة التصحيح. رئيس براتيها باتيل.

والشركة بين صحافة الوسائط المتعددة والصحف هي الحاجة إلى الوقت.

الطريق إلى الامام:

ظهور وسائل التواصل الاجتماعي ضد الفساد مثال:

- www.india.5thpillar.org
- www.petitiononline.com

- أصبح الجمهور والقراء كثيري المطالب بالعمق والمقالات المدروسة جيداً .
- يجب على وسائل الإعلام ان تلعب دوراً أكبر في تشكيل المجتمع والفساد الحر في الهند.
- إمكانات 540 مليون شاب يشكلون الاغلبية.
- وبالتالي فإن مهمة صعبة امام وسائل الإعلام لدمج مختلف المجموعات بانسجام في سكانها لمحاربة الفساد.

وسائل الإعلام الأفضل تعني فساد أقل:

وقد خلص البحث الاقتصادي القياسي إلى ان البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من حرية الصحافة تميل إلى الحد من الفساد كان هناك احتمال أكبر للمساءلة السياسية وانخفاض الفساد حيث كان استهلاك الصحف اعلي في البيانات من حوالي 100 دولة ومن الولايات المختلفة في الولايات المتحدة.

وسوء التناسب بين اسواق الصحف والمقاطعات السياسية يقلل من التغطية الصحفية للسياسة. ان اعضاء الكونغرس الاقل تغطية من قبل الصحافة المحلية يعملون بصورة أقل لدوائرهم الانتخابية وهم اقل احتمالاً لأن يقفوا شهود امام جلسات استماع في الكونغرس. ان الانفاق الفدرالي أقل في المناطق التي تقل فيها التغطية الصحفية لأعضاء الكونغرس المحليين وهذا قد تم دعمه بواسطة تحليل.

وعواقب اغلاق سينسيناتي بوست في العام 2007م في العام التالي كان عدد المرشحين أقل للمكاتب البلدية في ضواحي كنتكاي الأكثر اعتماداً على بوست، اصبح شاغلي الوظائف أكثر عرضه للقوة باعادة الانتخاب، وانخفضت نسبة الاقبال على الناخبين والانفاق على الحملة لاحظ تحليل تطور وسائل الإعلام في الولايات المتحدة واوروبا منذ الحرب العالمية الثانية نتائج مختلطة من تطور الانترنت والثورة الرقمية كانت جيدة لحرية التبصير والمعلومات ولكن كان لها آثار مختلطة على حرية الصحافة وقد عطلت مصادر التمويل التقليدية، واشكال جديدة من صحافة الانترنت وحلت محل جزء صغير مما فقدت.

دور وسائل الإعلام المسؤولة في مكافحة الفساد:

لقد كان دور وسائل الإعلام المستقلة في مجتمع ديمقراطي موضوعاً للنقاش والاهتمام كعلمي الكبير شيلا كورونيل العميد الاكاديمي في كلية كلومبيا للصحافة، على سبيل المثال يكتب أنه "منذ القرن السابع عشر، تم الاعتراف بدور الصحافة باعتبارها المصدر الرابع ومنتدي للنقاش العام والحوار واليوم، على الرغم من ميل وسائل الإعلام إلى الفساد والآثارة والسطحية، فان مفهوم الإعلام كرقيب، ووصي للمصلحة العامة، وكقناة بين الحاكمين والمحكومين لا تزال متأصلة بعمق".

يلخص جب شيا، نائب مدير الإعلام والصحافة السابق في منظمة حلف شمال الاطلسي، الأدوار الأساسية لوسائل الإعلام "إعلام الجمهور بما يجري: ابلاغ بالخيارات الديمقراطية من خلال توضيح القضايا المعقدة، لا سيما في عصر تكون فيه المعلومات هي القوى الرائدة للتقدم الاقتصادي والاحداث الدولية" تؤثر على حياة الناس اليومية كما لم يحدث من قبل تشير وسائل الإعلام مناقشات عامة تؤدي إلى زيادة مشاركة الجمهور في القرارات الهامة، كشف الانتهاكات، الضغط لتصحيحها يقظة وتغطية الرأي العام للقضايا الإنسانية، الظلم، وتسمح للتعددية السياسية بالتعبير عن نفسها من خلال الإعلان عن وجهات نظر مختلفة ونهج ايدلوجي مختلف تجاه قضايا معينة، والحفاظ على السياسيين منسجمين مع الرأي العام في حين تقديم وسيط للسياسيين لتوضيح السياسات والقرارات للرأي العام وبناء الدعم الضروري مسئولية ايضاً واوضح رن وسائل الإعلام المسؤولة تجاه المجمتع ويجب على وسائل الإعلام ان تحافظ على التمييز بين الحقائق والرأي والابلاغ والتحليل، واستخدام فقط الصحفيين المدربين والمهنيين مع معرفة الموضوع ومن الذي تحقق من المصادر قبل الابلاغ عنها، ووضع جدول الأعمال

السياسي وشرح القضايا دون التهاون أو الآثارة أو نشر التصويبات، والحفاظ على اسرار الدولة وعدم استخدام المعلومات التي من المحتمل ان تضر بالأمن القومي أو تعرض الأفراد للخطر.

ويجب على وسائط الإعلام، بجميع أشكالها المختلفة، ان تؤدي دوراً حاسماً في اعطاء الجمهور صوتاً لمكافحة الفساد والإعلام الناس بآليات الشكاوي المتاحة وكيفية استخدامها بفعالية.

ومع ذلك، ففي عدد كبير جداً من البلدان، في محاولة لفضح الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وضمان المساءلة والشفافية في إدارة الشئون العامة، يتعرض الصحفيون للترهيب والمضايقة بل وحتى القتل.

ويوضح الأستاذ شاور ان وسائل الإعلام تلعب دورين حاسمين في مكافحة الفساد الأول هو كشف الفساد والممارسات الاحتيالية في الحكومة والقطاع الخاص وحتى وسط منظمات المجتمع المدني، والأخرى هي تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

دور الإعلام ليس فقط لاطلاع الجمهور على الحقائق والبيانات، ولكن يجب ان يكون نشطاً في التعليم العام ودعم مكافحة الفساد، ويمكنهم دعم اجندة مكافحة الفساد من خلال الابلاغ عن السلوكيات الفاسدة من قبل الموظفين العموميين، ووضع الفساد على جدول الأعمال العام، وتغطية الفساد من مختلف وجهات النظر.

ويجب على وسائط الإعلام الكاريبية ان تشجع ايضاً على العمل أو الاصلاح، وان تسهم في تعزيز الجهود التي تبذلها الجماعات المدنية لمكافحة الفساد، وان تتخذ إجراءات فورية من جانب الهيئات الرسمية للتحقيق في افعال الفساد.

ومن خلال الصحافة الاستقصائية، يمكن الكشف عن مخالفات داخل الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء.

ولوسائط الإعلام دور لتحذير الجمهور وتثقيفه، بقدر المستطاع، بشأن الضرر الذي يلحقه بالفساد وكيف ان الفساد يقوض المعايير الاخلاقية للمجتمع، ويهدد الديمقراطية، ويحرم المواطنين من حقوقهم ويعرقل التنمية.

وفي المؤتمر الدولي الثامن لمكافحة الفساد الذي عقد في ليما ببيرو في ايلول سبتمبر 1997م، شدد أكثر من 1000 مشارك على دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد عندما أكدوا في إعلان لها ان على دور وسائل الإعلام ان تنظر ايضاً في كيفية المساعدة في تعزيز اجواء للرأي العام الذي يعتبر ان الفاسدين سواء كانوا اغنياء أو اقوياء، ومع الازدراء الذي يستحقونه، وللقيام بذلك، يجب على وسائل الإعلام نفسها ان تمنع قبول الرشاوى والضيافة غير الملائمة.

كما جاء في الإعلان ان دور الإعلام المستقل ضرروي، ولكن لكي يعمل بشكل فعال، يجب ان يكون هناك تحرر من المضايقة، وقوانين حرية المعلومات، للمواطنين والصحفيين على السواء، ونظام قانوني لا يمكن اساءة استخدامه ومنع حرية التعبير المشروع عن القلق وعندما تؤدي وسائل الإعلام دورها في فضح الفساد فانها تعمل ايضاً كرادع في تقييد إمكانيات الفساد، بطبيعة الحال، يجب على وسائل الإعلام ان لا تركز فقط على الفساد داخل الحكومة ولكن ايضاً الفساد داخل المجتمع المدني، ووسائل الإعلام نفسها والقطاع الخاص.

وهناك حالات كثيرة ينتقد فيها المواطنون الكاريبيون وسائل الإعلام المحلية، ويعتقد الكثيرون ان هناك مجالاً كبيراً لتحسين وسائل الإعلام.

يتهم البعض وسائل الإعلام بأنها سطحية جداً في تغطيتها للفساد وعدم اظهار فهم قوي لتعقيد القضايا التي يتعاملون معها. وهذا يعني أنه في بعض الحالات لا يأخذون الوقت والموارد اللازمة للتحقيق الكامل في حالات الفساد المحتملة. ويري البعض ان بعض دور الإعلام مهمة بالفساد لأنها تساعد على تعزيز الدورة والتصنيفات، وليس من خلال الشعور بالواجب للوظيفة المراقب.

يعتقد بعض الناس ان الكثير من الصحفيين يتكسلون في الذهاب والبحث عن مقص الفساد، ويفضلون الانتظار حتى يتم تقديم القصة لهم. وتجدر الإشارة ايضا إلى ان الصحفيين والمنظمات الإعلامية هم انفسهم يتعرضون لأساليب فاسدة من الأشخاص الذين يخصصون للتحقيقات.

يجب ان نتوقع أنه عندما تسيطر الدولة على وسائل الإعلام هذا يجعل وسائل الإعلام غير فعالة لكي تعمل كآلية لمكافحة الفساد. فالصحفي الذي يكون صادقاً في مهنته لا يستطيع ان يكون متحيزاً أو ان يعمل على جداول اعماله الخاصة، بل من واجبه ان يؤكد على المبادئ الأساسية للصحافة والموضوعية والدقة والانصاف والمصلحة العامة.

الحرب ضد الفساد:

وفي عام 2012م خفضت البانيا 18 منصباً في مؤشر الشفافية الدولي المرموق للفساد وقد صنفت باعتبارها البلد الوحيد الأكثر فساداً في أوروبا. والحكومة الجديدة لديها الارادة السياسية لمكافحة الفساد بعزم، باعتبارها واحدة من اسوأ الجروح التي قوضت فرص تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة في البانيا. واوجدت فجوة مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وستكشف حكومتنا على نحو كبير مكافحة الفساد وستفكك جدار النبذ والافلات من العقاب ووصول نهجها بشأن الفساد إلى ثلاث اتجاهات.

المنع والوعي والعقاب:

الوقاية: وعلى الحكومة لجديدة والاغلبية الحاكمة ما يلي إجراء استعراض مفصل للتشريعات القائمة والتوصل إلى مبادرات قانونية يهدف إلى تقليص مساحة المشاركة في ممارسات الفساد إلى اقصي حد ممكن في القطاعين العام والخاص على السواء، وذلك تمشياً مع معايير الاتحاد الأوروبي والصكوك مثل (غريكو، اويشيد) متابعة سياسات الدولة وتطبيق تدابير محددة في هذا المجال، بما في ذلك اتخاذ خطوات ترقية لتوسيع نظم الحوكمة الإلكترونية، فضلاً عن تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع قطاعات الخدمات العامة بشكل دراماتيكي، في خطوة إلى الحد من كل دافع وفرصة للمسؤولين الحكوميين والمواطنين للمشاركة في الفساد، وضع إستراتيجية وطنية محطة عمل لمكافحة الفساد في السنة الأولي من الحكومة والعمل على التنفيذ الفعال في السنوات التالية:

العمل مع الالتزام بضمان انفاذ القانون واطلاق مبادرات جديدة فيما يتعلق بنشر الوثائق الرسمية وشفافية الإجراءات الإدارية.

الوعي تقوم الحكومة بما يلي: ضمان مشاركة متزايدة وكبيرة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الاكاديمية في وضع ورصد المبادرات والإستراتيجيات والبرامج القانونية لمكافحة الفساد.

اطلاق المبادرات القانونية ودعم انفاذ التدابير التي تشجع الأفراد الذين يبلغون عن الفساد.

الاضطلاع بالمبادرات الرامية إلى رفع مستوي وعي المواطنين ولا سيما دور الشباب، بدورهم ومسؤولياتهمف ي مكافحة الفساد والآليات المستخدمة للقضاء على هذه الظاهرة، بما في ذلك العمل على جعل هذه العملية جزء من التربية الاخلاقية والمدنية في المدرسة.

معاقبة ممارسات الفساد ومكافحة الجناة وستكون احدي المقترحات الحكومية هي اصلاح نظام المحاكمة الجنائية برمته ضد الفساد. وهي بذلك ستؤيد بقوة الشراكة بين الشرطة والادعاء على الجميع وفي كل مرحلة من مراحل المحاكمة الجنائية لقضايا الفساد. وسوف نستفيد ايضاً من المساعدة التقنية التي يقدمها الشركاء الدوليون من اجل تنفيذ افضل الممارسات في التحقيق في الفساد والمعاقبة عليه. وحتى السنوات الأربع القادمة، سيكون الهدف الأساسي لنشاط الحكومة هو تحويل السلطة القضائية من نظام أكثر فساداً في قطاعات الدولة إلى شريك قوي، دون ان يكون مصير أي مبادرة لمكافحة الفساد الفشل ومن شأن اصلاح السلطة القضائية واستعادة كرامتها الضعيفة ان يعزز الالتزام المهني للقضاة بتحقيق العدالة وتجنب الممارسات الفاسدة التي تم تحديدها حتى الآن، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الخطوات التالية:

- تفادي أي تدخل سياسي مكن حتى الآن من التجارة والتأثير بين السلطة التنفيذية والقضاء.
- توفير الأمن والمرتبات الكافية للقضاة التي تتماشي مع واجباتهم الشريفة.
- تعزيز الرقابة المؤسسية للسلطة القضائية من خلال تعزيز الصكوك ذات الصلة داخل وخارج السلطة القضائية مع التركيز بشكل خاص على الكشف عن الاصول والتحقيق فيها. مع الاخذ في الاعتبار دائماً مبدأ تقسيم السلطات، ولكن ايضاً من التفتيش والتوازن.

ان الحكومة والاغلبية الحاكمة الجديدة، في جهودها الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للتشريع المنطبق وتحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الفساد في البيانات، بمساعدة افضل الممارسات في البلدان المجاورة التي هي بالفعل اعضاء في الاتحاد الأوروبي، مؤسسة المنسق الوطني لمكافحة الفساد، التي تشمل ولايتها الحقوق التالية.

اقتراح مبادرات قانونية ومؤسسية تهدف إلى القضاء على الفساد من الإدارة العامة وجميع هياكل الدولة التي توفر الخدمات العامة، تنسيق ورصد وتنفيذ السياسات الحكومية وسياسات الدولة لمكافحة الفساد، وبالإضافة إلى ذلك، ستعين الحكومة الجيدة مسؤولاً كبيراً فلي كل وزارة من الوزارات، يكون مسؤولاً عن تنسيق العمل من أجل تنفيذ القوانين والبرامج الحكومية الرامية إلى القضاء على الفساد.

لا تزال الحرب قائمة ضد الفساد:

الفساد على ما يبدو، اصبح مقولة يومية في مجتمعنا لدرجة أنها اصبحت بطريقة ما مزعجة وكالسرطان ان الفساد هو نوع من الاخطبوط بمخالب الشفافية الدولية وطني وعالمي. وترسم الصحافة وخاصة صحيفة انترناشونال اليومية فوق كوربوريتين نيوز صورة عن مهدد عالمي، وسرطان في قلب الكثير من مشاكل عالمنا، والاهم من ذلك، من المفترض ان يكون من الأهم أكثر من الارهاب.

ما هو الفساد؟ كيف اصبح الفساد سرطان في قلب مشاكل العالم؟ لماذا اخفقت محاولات الدول والمؤسسات العالمية وانفاذ القانون في وقف تصعيد الفساد في المجتمع؟.

وبينما تقاتل الأمم المتحدة مشاكل الفساد الخاصة بها، فإن كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والكومنولت، والاتحاد الافريقي، لديها جميعاً اتفاقيات لمكافحة الفساد. وكان آخر جهد لمكافحة الفساد على نطاق عالمي هو جمع قادة العالم ومؤسساته ومنظماته غير الحكومية في لندن في ربيع عام 2016م من اجل مؤتمر قمة "مكافحة الفساد" لماذا يجب ان يأمل العالم في هذا المجتمع ان يعالج جميع مشاكل الفساد لدينا حيث فشل الآخرون.

مكافحة الفساد في الإعلام:

أنواع الفساد:

يحدث الفساد باشكال مختلفة في المساحة الإعلامية قد تختلف أنواع الفساد في وسائل الإعلام من استغلال الثقة أو المنصب عند توظيف الموظفين أو فصلهم عن الخدمة أو اتخاذ القرارات التحريرية وا ٍدخال المحتوي التحريري، ومن خلال التأثير على التغطية الإعلامية. وعلى الرغم من محدودية البحوث المتاحة حول الفساد في وسائل الإعلام يمكن ان يتخذ أشكالاً مختلفة.

الرشوة: وهناك العديد من الأمثلة عن الصحفيين والمحررين ودور الإعلام التي تقبل الرشاوي والمواد المدفوعة الثمن التي تتكر في شكل قصص اخبارية ابتذار الاموال اما لنشر قصص محببه أو لعدم نشرها. وتشير دراسة استقصائية اجرتها الرابطة الدولية للعلاقات العامة إلى ان أخذ النقد من اجل الممارسات الإعلامية التحريرية وغير الاخلاقية ممارسات شائعة خاصة في شرق أوروبا. وجنوبها وفي أمريكا اللاتينية وبالإضافة إلى ذلك فان المحتوي المنشور في وسائل الإعلام قد يتأثر باعطاء الرشاوي للحصول على مزيد من المعلومات عن قصة أو الابلاغ عن معلومات كاذبة أو اخذ رشاوي لتغطية قصة أو تغيير تغطية الحدث لصالح أو عيب طرف ثالث. ومثل هذه الممارسات تقوض سلامة ونزاهة التقارير الإعلامية، يؤدي إلى انتشار ممارسة الاخبار الخيالية، اخبار متحيزة أو اخبار للبيع. هناك مستويات مختلفة يمكن ان تحدث فيها الرشوة في وسائل الإعلام مثل:

1-على مستوي العلاقات الشخصية – حيث يتم تسليم النقد مباشرة إلى الصحفي من قبل مصدر الاخبار.

2-على المستوي داخل المنظمة حيث يروي المحرر الصحفي ما يكتب أو لا يكتب، بسبب نوع من الضغط الداخلي مثل الإعلان.

3-وعلى المستوي المشترك بين المنظمات، على سبيل المثال في بلدان مثل الصين واوكرانيا وروسيا، حيث يمكن ان تكون هناك ترتيبات رسمية إلى حد ما.

أو حتى بعقد قانوني توضع بموجبه شركة ما للمؤسسة الاخبارية مبلغاً شهرياً مقابل ذلك لوجود عدد معين من المقالات المنشورة عن تلك الشركة.

الهدايا والإعلان:

تقديم الهدايا ووضع الإعلانات في وسائل الإعلام يمكن ان يكون وسائل بديلة للتأثير على التقارير الإعلامية لخدمة المصالح الخاصة والسياسية. يميل الصحفيون إلى ان يكونوا معرضين بشكل خاص لهذا الشكل من أشكال الفساد في البلدان النامية لأن غالباً ما تكون رواتبهم منخفضة جداً . هذا النوع من الفساد الإعلامي غالباً ما ينتج عن التواطؤ الكبير بين الصحفيين والعلاقات العامة والمنظمات الإعلانية. ان وضع الإعلان في وسائل الإعلام، التي لا يتم الإعلان عنها في بعض الحالات على هذا النحو، هو طريقة اخرى للتأثير على التغطية الإيجابية لمسألة وتحريف عملية التحرير.

فعلي سبيل المثال، افادت بعض المؤسسات الإعلامية عن الاتجاه المتزايد لشركات العلاقات العامة التي تستخدم اخباراً زائفة مستقلة وموضوعية لترويج منتجات عملائها.

وعلى غرار هذا النشر الإعلامي، فإن ممارسة النقد للتعليق تنطوي على تقديم الإعلان المدفوع كتعليق تحريري أو رأي ويمكن ان يحدث الإعلان الخفي ايضاً لأسباب سياسية. عندما يتمكن حزب سياسي أو مرشح من كسب نفوذ على منفذ إعلامي.

النبوطية: النيبوتية عند توظيف أو فصل الموظفين أو نشر خاصية هو شكل آخر من أشكال الفساد في وسائل الإعلام التي يمكن ان يكون لها تأثير مباشر على التغطية الإعلامية. وفي بعض البلدان، يحق للحكومة تعيين موظفين ويمكنهم اساءة استخدام هذه الأحكام لاعطاء المناصب لأفراد الأسرة، وبالتالي تأمين تغطية إيجابية للإجراءات الحكومية.

التقاط الوسائط: وبما ان وسائط الإعلام الجماهيري غالباً ما تكون أهم مصدر للمعلومات المتعلقة بالشؤون العامة للمواطنين، فإنها تثمل وسيلة هامة للتلاعب بالرأي العام من اجل المصالح الخاصة أو السياسيةويعتبر التقاط وسائل الإعلام خطراً حاضراً أو كامناً في معظم البلدان النامية. وذلك بمحاولة اما من جانب المصالح الخاصة وعلى مستوي متطرف، يمكن ان ينطوي القبض على وسائل الإعلام على مدفوعات نقدية مباشرة الرشاوي، بينما يمكن لمالك وسائل الإعلام، على مستوي آخر، ان يكون له تأثير أكثر دقة وغير مباشر على القرارات الإدارية أو تدخلات تشريعية تؤثر على لوائح الإعلام لصالحه. وفي البلدان النامية ذات النظم الراسخة، قد تتأثر وسائل الإعلام أيضاً بانماط الزبائنية، مما يجعل من الصعب التحرر من قيودها السياسية أو التجارية.

مكافحة الفساد في وسائل الإعلام:

ويمكن ان تشمل محاربة الفساد في وسائل الإعلام على عدة طرق تتباين وتختلف عن بعضها لرفع مستوي الوعي بالمعايير الاخلاقية، وتعزيز المساءلة الإعلامية من خلال زيادة الرقابة والضوابط، وكذلك دعم الصحافة الاستقصائية من خلال التدريب التقني.

الإطار القانوني: والشرط المسبق لمكافحة الفساد في وسائل الإعلام هو ضمان وجود اطر قانونية ملائمة وتنفيذها بفعالية لضمان الحق في المعلومات وحرية وسائل الإعلام. ويمكن ان تشمل الأحكام ايضاً تنقيح القواعد والأنظمة التي تحد من نطاق الحق في الحصول على

المعلومات مثل قوانين التشهير المقيدة أو عمليات التسجيل والترخيص المكلفة والمرهقة، بهدف حماية الصحفيين من التعسف السياسي والعقاب القانوني والاذي البدني. على سبيل المثال، في المجتمعات التي على طريق الديمقراطية من المهم توفير ضمانات دستورية وقانونية لجعل الحريات الصحفية قابلة للتنفيذ. ويمكن ان يشمل ذلك احكاماً قانونية ودستورية مثل:

1-منع الرقابة وحماية حرية التبصير.

2-ضمان حرية الوصول إلى المعلومات الحكومية وحماية الصحفيين من اجبارهم عن الكشف عن المصادر السرية لقصص التحقيق.

3-ضمان الإدارة العادلة والشفافة للاعمال الإعلامية مثل التسجيل والترخيص.

الافصاح عن الملكية والضرائب:

الملكية: بما أنه لا يجب على الحكومة ولا على اصحاب وسائل الإعلام الخاصة ان يسيطروا على وسائل الإعلام، هناك حاجة إلى الابتعاد عن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، وتشجيع التعددية الإعلامية من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام التنافسية. وقد شهدت البلدان التي خفضت من ملكية الحكومة لوسائل الإعلام تحسناً سريعاً في حجم التغطية ونوعيتها. سواء كانت خاصة أو مملوكة للدولة، هناك حاجة لتنظيم حرية وسائل الإعلام أو المنظمات الصحفية المهنية للضغط على اصحاب وسائل الإعلام للاعتراف بمبادئ استقلال التحرير.

وسيتعين ايضاً سن تشريعات تتعلق بتضارب المصالح لمواجهة التركيز على ملكية وسائل الإعلام وتضمن مصادر متعددة للمعلومات ووفقاً للاتحاد الدولي للصحفيين، من المهم استكشاف نماذج تمويل جديدة لوسائل الإعلام التقليدية التي تحافظ على قيم الصحافة

والمصلحة العامة. وللمساعدة في تعزيز هذه القيم وتعزيز جودة وسلامة التقارير الصحفية، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لرفع المعايير المهنية، بما في ذلك مبادئ الشفافية سواء من حيث الملكية أو الانتماء السياسي، ومن حيث ملكية وسائل الإعلام هناك حاجة إلى قيام الحكومات بتطبيق قواعد الشفافية الصارمة فيما يتعلق بإدارة وسائل الإعلام وتمويلها وملكيتها.

المعايير المهنية للصحفيين: التدريب والمرتبات:

المعايير المهنية للصحافة تحتاج إلى ان تثار في البلدان النامية، من خلال تفوير التدريب التقني والاخلاقي الكافي. وينبغي للمجتمع الدولي والمجتمع المدني والحكومات ان تكشف جهودها لزيادة قدرات الصحفيين على تغطية قضايا الفساد. ويشتمل ذلك التدريب على أساليب التحقيق. وبما ان الصحفيين قد يواجهون عقبات كبيرة ومخاطر جسمانية عند التحقيق مع الحكومة أو جماعات المصالح القوية، فإن التدريب في مجال الصحافة الاستقصائية يجب ان يكون محدداً لكل سياق وان يعالج المخاطر والقضايا الأمنية. كما يجب ان يكون الصحفيون على علم بسياسات وقوانين وسائل الإعلام في بلدانهم. ومن شأن تدريبهم على تلك السياسات واللوائح ان يمكنهم من التمتع بحقوقهم.

أدوات وطرق لمكافحة الفساد في وسائل الإعلام:

رفع المعايير الاخلاقية:

هناك وعي متزايد بأهمية الصحافة الاخلاقية ان وجود المعايير المهنية للمهنة ينطوي على تطوير نظام إدارة الاخلاقيات لوسائل الإعلام يتضمن زيادة وعي الصحفيين بالتحديات الاخلاقية التي يواجهونها في ممارسة مهنهم من خلال اعتماد مدونة اخلاقية قوية. وينبغي ان تلتزم هذه المدونة بالمعايير العالمية على المستوي العالمي وان تنفذ على المستوي المحلي.

ولكن حتى الآن في كثير من البلدان النامية من حيث المبدأ. يجب على كل صحفي معتمد الالتزام بقواعد الاخلاق.

2-الإشراف على وسائل الإعلام والمساءلة:

وتلعب الهيئات التنظيمية دوراً هاماً في مراقبة وسائل الإعلام وضمان احترام المعايير الاخلاقية للمهنة، وتدير هذه المؤسسات الحق في المعلومات وحرية التبصير ووسائل الإعلام. وينبغي ان تكون هذه الهيئات مستقلة وخالية من أي تدخل ويجب انشاء نظم للمساءلة الإعلامية لضمان احترام وسائل الإعلام والصحفيين للقواعد الاخلاقية التي تفرضها المهنة. ويمكن ان تتخذ هذه النظم اشكالاً مختلفة عبر المؤسسات الدولية والإعلامية. ويمكن ان تتخذ شكل مجالس صحفية تجمع بين جميع الجهات لافاعلة الرئيسية الثلاثة في مجال التواصل الاجتماعي (المالكون والصحفيون والجمهور) ونظام داخلي للمراقبة والتصحيح في كل دور من دور الإعلام والرصد المنهجي والابلاغ عن أنشطة وسائل الإعلام المونية ومنظمات المجتمع.

3-مكافحة الفساد من خلال الصحافة الاستقصائية:

أحد الشروط المسبقة لمحاربة الفساد في وسائل الإعلام هو ان هذه المشكلة معترف بها علناً وتزينها وسائل الإعلام من خلال التقارير والقصص المنظمة. ويمكن ان تساعد الصحافة الاستقصائية من هذه الناحية كأداة قوية لمكافحة الفساد وفضح الفساد في وسائل الإعلام.

4-برامج التدريب والزمالات:

وضع عدد من المنظمات نماذج تدريبية لزيادة قدرات الصحفيين المهتمين بالتحقيق في الفساد. كما في بعض الحالات قد لا يحصل الصحفيون على الدعم اللازم من وسائل الإعلام الخاصة بهم أو التمويل لقضاء بعض الوقت في التحقيق في قضية ما، ودعم من خلال الزمالات أو تمويل الحشد قد يساعد في دعم الصحافة للتحقيق.

5-رفع مستوي الوعي من خلال المؤتمرات:

تم تنظيم عدد من المؤتمرات لرفع مستوي الوعي ووضع جداول أعمال الصحافة الاستقصائية، وتختلف من الاحداث المحلية إلى العالمية.

6-شبكات الصحفيين:

هناك مجموعة متنوعة من المنظمات الصحفية التي تهدف إلى ضمان جودة التقارير عن طريق قطع اتصالها بوسائل الإعلام وتطوير الشبكات.

يتم استخلاص اعضاء الشبكة من كل من المطبوعات الخاصة والعامة، عبر الانترنت، والاذاعة والتلفزيون ودور وسائل الإعلام والهدف من ذلك هو توجيه الصحفيين لتحسين كتاباتهم الصحفية بشأن قضايا الشفافية والمساءلة ومساعدة دور أجهزة الإعلام على الرقابة.

الخاتمة

قد حاججت هذه الورقة ان هناك أدلة معتبرة تشير إلى ان وسائل الإعلام المستقلة هي من بين أكثر الضوابط فعالية على السلطة الفاسدة، على ان تلك الضوابط التي تمكن وسائل الإعلام المستقلة وتعززها تتطلب لدرجة كبيرة دعماً أكثر من الذي تتلقاه حالياً. نظراً لقلة الإيرادات الأخرى المتاحة لدعم وسائل الإعلام المستقلة، والتكاليف المتزايدة لمحاربة الفساد بالنسبة للتنمية، والاستثمارات الاقتصادية والسياسية في وسائل الإعلام المستقلة المتشاركة فإنه يتوجب على قطاع التنمية الدولي أن يأخذ في الاعتبار تحسين الاهتمام الإستراتيجي والمالي على حد سواء والمنصب على هذا المجال.

يجب ان تكون الإستراتيجيات الناجحة محددة السياق. مرتكزة على الأدلة ومدعمة بنظريات التغيير الواضحة. وتحتاج لأن تكون متأصلة في الاعتراف الذي مفاده بأن للفساد جوانب سياسية (وهو ينطوي في الأساس على علاقة السلطة)فضلاً عن الجوانب الاجتماعية (في كثير من الأحيان هي مقبولة كطريقة تعمل بها الأشياء). العديد من إستراتيجيات الدعم التي من المتوقع ان تكون فعالة في أوضاع أخرى من غير المحتمل ان تكون هذه الإستراتيجيات فعالة في الدول الهشة إذا غابت سيادة القانون على سبيل المثال. تبدو الإستراتيجيات الواضحة، المتماسكة وذات الأولوية مختلفة في بيئات مختلفة وتستند على الأدلة المتاحة.ليس هناك مخطط سياسة بسيط لمعالجة النقص في الدعم الذي يوجد حالياً .

تم تلخيص نتائج سياسة محددة حول الطرق الفعالة لدعم وسائل الإعلام للتصدي للفساد وزيادة المساءلة في الدولة الهشة في بقية هذا القسم.

تكييف الإستراتيجيات مع وسائل الإعلام والسياق السياسي:

هنالك القليل من الحلول الشاملة حول كيفية العمل مع وسائل الإعلام بما في ذلك الانترنت للتصدي للفساد في الدول الهشة التي تكون فيها السلطة بما في ذلك السلطة الفاسدة قوية بينما حال المؤسسات الإعلامية ضعيف. هناك ضرورة لتحليل واضح للديناميكيات السياسية الاقتصادية حول وسائل الإعلام وتحليل تأثيرات وديناميكيات الفساد. وكذلك أيضاً البحث حول ماهية مصادر المعلومات التي يثق بها الناس وكيف تقابل احتياجات معلوماتهم وتواصلهم بطريقة أفضل لتحسين المساءلة.

بينما ان هنالك العديد من إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام المتاحة لتحقيق تأثير على هذا المجال، يحتاج المزيج من الإستراتيجيات التي تكون على الارجح أكثر فعالية إلى ان تكون متأصلة في هذا التحليل السياقي.

الدفاع عن حرية وسائل الإعلام:

كما توضح هذه الورقة ان حرية الإعلام واستقلاليته في خطر متنامي. تبعاً لذلك هناك خطر كبير يهدد بزيادة الفساد –نادراً ما تكون الحاجة أكبر إلى شبكات ومنظمات قادرة على الدفاع عن حرية وسائل الإعلام ودعم المصلحة العامة المتعلقة بوسائل الإعلام حول العالم، بما في ذلك في الدول الهشة، نظراً للتكاليف التي الحقها الفساد بالتنمية والديمقراطية، فإن الناشطين في مجال التنمية لديهم مبررات مقنعة بشكل متزايد بما في ذلك أولئك الذين لا يعطون عادة أولوية لدعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، للقيام بذلك.

أعطاء أولوية لدعم وسائل الإعلام في إستراتيجيات دعم التنمية الوطنية: الدعم الذي تتلقاه وسائل الإعلام المستقلة ضمن إستراتيجيات دعم التنمية الوطنية يعطي أولوية ضعيفة.

أي دعم تتلقاه وسائل الإعلام في حاجة ان يكون في إطار ينفصل عن تدابير التنمية العادية. لضمان ان لا يضعف النفوذ الحكومي (سواء أكان من الجهات المانحة أو المستفيدة) استقلالية وسائل الإعلام. من الأفضل دمج وسائل الإعلام في الحوكمة وتقديرات التنمية الأخرى مثل تحليل الاقتصاد السياسي، مراجعات الحوكمة (بما في ذلك آليات مراجعة الاقران) ونهج الدورة الانتخابية. يجب اتخاذ خطوة هامة لكي تكون هناك نقطة واضحة عليا ومحورية على مستوي القطر من مجتمع الجهات المانحة القادر على فهم التهديدات التي تواجه وسائل الإعلام واحتياجات دعمها. وقادرة على التأثير على أولويات التنمية بينما الاقرار بممارسة الضغوط المكثفة على موارد الموظفين على مستويات المكتب الرئيسي، فمن الصعب رؤية كيفية اعطاء هذه القضايا الأولوية الأفضل ما لم يكن هناك هيبة موظفين يكرسوا أنفسهم للتركيز على القضية في الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

تعزيز جهود الشفافية: وقد بذلت جهود هامة وجوهرية في السنوات الأخيرة لجعل أنظمة الحوكمة أكثر شفافية ولجعل البيانات متاحة للجمهور. بعض الافتراضات التي تدعم هذه الإستراتيجيات والتي مفادها ان الصحفيين ومجموعات المجتمع المدني سيستخدمون هذه البيانات للمطالبة بزيادة المساءلة استناداً على ان هناك كتلة حرجه من هذه المجموعات التي تمتلك كل من الاستقلالية والقدرة على القيام بذلك. وهذه الافتراضات مشكوك فيها في العديد من الدول الهشة. هناك حاجة للقيام بالكثير من الأمور لزيادة هذه المقدرة، وذلك من خلال تدريب الصحفيين بما في ذلك تدريبهم على الصحافة المعلوماتية، سينجح هذا التدريب فقط إذا ضمن داخل إستراتيجية أوسع تضمن كل من استقلالية وبقاء وسائل الإعلام التي يثق بها ويتحصل عليها المجتمع ككل.

تعزيز الأدلة والتعلم حول الدعم الفعال لوسائل الإعلام:

عدد قليل جداً من أنظمة التعلم قد مكنت المجتمع التنموي من التثبت حول أي من إستراتيجيات دعم وسائل الإعلام تعمل واي منها لا تعمل، واي منها يمكن ان يثري اجندة السياسة والبحث بطريقة مفيدة. تحتاج هذه النظم لأن تعزز حال وجودها وان يتم انشاؤها حال عدم وجودها. وليس هناك بحوث كافية ذات صلة بالسياسة حول الروابط بين وسائل الإعلام في القرن الواحد والعشرين والفساد، خاصة في الدول الهشة.هذا يتطلب تعزيز المقدر ة البحثية، فضلاً عن أفضل حوافز للبحوث الاكاديمية التي يمكن ان تثري السياسة بطريقة فعالة حول هذه القضايا المعقدة.

اتخاذ وسائل الإعلام على محمل الجد:

يكتشف الكثير من الناشطين في مجال التنمية ان المشاكل المتعلقة بدعم وسائل الإعلام هي مشاكل معقدة وصعبة وذات طبيعة سياسية للغاية. يمكن لوسائل الإعلام ان تكون مثيره، غير دقيقة ومشوهة في تغطيتها للموضوعات الهامة. في الدول الهشة يمكن للمؤسسات الإعلامية المتلاعبة والموالية ان تؤجج الطائفية وتحرض على العنف في بعض الأحيان. جاعله بعض الناشطين في مجال التنمية ينظرون إلى وسائل الإعلام على أنها مشكلة أكثر من كونها حلاً . توضح هذه العوامل لماذا تحتاج وسائل الإعلام المستقلة إلى مزيد من الدعم ولماذا على الرغم من تعقيد المهمة أنه على الأرجح ان يكون هذا الدعم تحدياً هاماً وان مجتمع التنمية الدولي في حاجة لمواجهة ذلك التحدي في القرن الواحد والعشرين.